

العوامل المؤثرة في التنافسية المصرفية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوري

مصطفى مرتضى^{1*}، منى بيطار²

¹ قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين (سورية)

² قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين (سورية)

Factors Affecting Banking Competitiveness: An Empirical Study on Syrian Banking Sector

Mostafa murtaza^{1,*}, Mona Betar²

¹ Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria

² Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria

تاريخ الاستلام: 2024/06/16؛ تاريخ القبول: 2024/07/15؛ تاريخ النشر: 2024/08/10

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض العوامل المؤثرة في تنافسية القطاع المصرفي السوري واتجاه هذا التأثير خلال الفترة (2009-2019).

لتحقيق هدف الدراسة تم اختبار أثر كل من: حجم المصرف (SIZE)، نسبة حقوق الملكية/إجمالي الأصول (CAP)، نسبة إجمالي القروض/إجمالي الودائع (TL/TD)، التركز المصرفي مقاساً بمؤشر هيرفيندال هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول (HHI_a)، العائد على الأصول (ROA)، تكاليف العمالة (W1)، تكاليف رأس المال المادي (W2)، وتكاليف التمويل (W3) في تنافسية القطاع المصرفي السوري والتي تم قياسها باستخدام منهج بانزر-روز (P-R)، كما تم إدخال التضخم الاقتصادي (INF) كمتغير ضابط، والأزمة (CRISES) التي مرت بها سورية والتي بدأت في عام 2011 كمتغير وهمي، وباستخدام بيانات سنوية تم تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية بعد المفاضلة بين نماذج بانل الساكنة حيث تبين أنه النموذج الأفضل للدراسة. أظهرت النتائج أن درجة التنافسية ضعيفة وأن القطاع المصرفي في سورية تسوده منافسة احتكارية فقد بلغ متوسط إحصائية H لمنهج بانزر-روز (P-R) خلال الفترة المدروسة قيمة قدرها 0.024 فقط، بالإضافة إلى ذلك، فقد توصل البحث إلى عدم وجود أثر لكل من (W2)، (ROA)، (TL/TD) في التنافسية المصرفية، بينما (CAP)، (SIZE)، (W1) كان لها أثر موجب ومعنوي، على عكس (W3)، (HHI_a) التي كان أثرها سالب ومعنوي، كما توصل البحث إلى وجود أثر موجب ومعنوي للتضخم، وأن الأزمة ليس لها أثر يذكر.

الكلمات المفتاح: المنافسة، القدرة التنافسية، الميزة التنافسية، منهج بانزر-روز، بانل داتا.

Abstract: This research aims to identify some factors affecting competitiveness in Syrian banking sector during the period (2009-2019). To achieve the objective of the research. The effect of each of the following variables was tested on competitiveness expressed as Panzar-Rosse's H- statistic (P-R), these variables are: the size of the bank (Size), equity/ total assets ratio (CAP), total loans/total deposits ratio (TL/TD), Banking concentration measured by Hirschman index relative to total assets (HHI_a), return on asset (ROA), price of labor (W1), price of capital (W2), price of funds (W3), inflation as control variable (INF), and the crises (CRISES) that Syria went through which began in 2011 as dummy variable. Using annual data, Random effect model was applied after comparing between statistic Panel data models. The research concluded that competitiveness in Syrian banking sector is weak, and the banking sector in Syria is working under monopolistic competition. As The Average H-statistic during the study years reached a value of 0.024, the research also concluded that there was no effect of (W2), (ROA), (TL/TD) on banking competitiveness, while (CAP), (SIZE), (W1) had positive and significant effect, in contrast to (W3) and (HHI_a) which had a negative and significant effect, the research also found a positive and significant effect for inflation, while the crisis had no effect

Keywords: Competition, competitive ability, competitive advantage, Panzer-Rose approach, panel data.

I- تمهيد:

احتل موضوع التنافسية أهمية كبيرة في الأدب المصرفي خلال الفترة الحالية، وذلك نتيجةً للتطورات الكبيرة التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي من عوامة وسياسات الإنفتاح الاقتصادي والتجاري، والتي أدت إلى ازدياد أعداد المصارف العاملة وسعيها إلى السيطرة على الحصة الأكبر في هذا القطاع، من خلال العمل على امتلاك مزايا تنافسية تمكنها من تطوير وزيادة قدراتها التنافسية، لكي تتمكن من مواجهة المنافسين والصمود في السوق المصرفية، وفي ظل هذه التطورات الحاصلة، فقد سعت العديد من الدراسات التطبيقية إلى قياس التنافسية والتعرف على أهم العوامل المؤثرة فيها للاستفادة من العوامل ذات الأثر الإيجابي وتعظيم قدرتها التنافسية .

أصدرت الحكومة السورية منذ مطلع عام 2000 مجموعة من القوانين والتشريعات التي تشجع على إقامة المصارف داخل القطر، ومن بين تلك القوانين والتشريعات القانون رقم 28/ لعام 2001 الذي يسمح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية تحت إشراف مصرف سورية المركزي ومراقبته، والمرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الذي يمكن من إنشاء المصارف الإسلامية، وقد أدت هذه الإصلاحات إلى إقامة المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في الجمهورية العربية السورية، وتزايد أعدادها إلى أن بلغت 15 مصرفاً خاصاً منها 11 مصرفاً تقليدياً و4 مصارف إسلامية، وبناءً على ذلك يسعى البحث الحالي إلى اختبار أثر بعض العوامل التي تؤثر في التنافسية بالنسبة للقطاع المصرفي السوري خلال الفترة (2009-2019).

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في تنافسية القطاع المصرفي في سورية خلال الفترة المدروسة من عام 2009 إلى عام 2019؟.

ويتفرع عنه التساؤلات التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكلفة العمالة في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكلفة رأس المال في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز المصرفي وفقاً لمؤشر هيرفيندال هيرشمان بالنسبة لإجمالي الأصول في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)؟

أهمية الدراسة: تتمثل الأهمية النظرية للدراسة من كونها تقدم إطاراً نظرياً يتم من خلاله التعرف على التنافسية من حيث مفهومها، واختبار أثر بعض العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية المتعلقة بالمصرف وبالبيئة الاقتصادية في تنافسية القطاع المصرفي السوري خلال الفترة (2009-2019)، أما بالنسبة للأهمية العملية، فتأتي من النتائج التي سيتم التوصل إليها، ومن التوصيات التي سيتم تقديمها والتي

من شأنها أن تفيد الجهات المعنية سواءً أكانت السلطات النقدية في البلد، أم العاملين في مستويات الإدارة العليا من المديرين وغيرهم في معرفة العوامل المؤثرة في التنافسية المصرفية مما يمكنهم من الاستفادة من العوامل ذات الأثر الإيجابي، بغية اتخاذ الإجراءات المناسبة والقرارات الرشيدة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مستوى التنافسية في القطاع المصرفي السوري وبالتالي تشجيع المنافسة الإيجابية فيما بين المصارف.

الهدف من الدراسة: يتحور الهدف الأساسي للدراسة في اختبار أثر العوامل التالية في التنافسية المصرفية في سورية والتي هي حجم المصرف، نسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع، نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، تكلفة العمالة، تكلفة رأس المال، تكلفة التمويل، العائد على الأصول، التركز المصرفي وفقاً لمؤشر هيرفيندال هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول، وذلك خلال الفترة (2009-2019).

مراجعة الدراسات السابقة وصياغة فروض الدراسة:

اختبرت العديد من الدراسات السابقة أثر عوامل مختلفة في التنافسية المصرفية، نذكر منها: دراسة (Ayyash & Abdel Jawad, 2020, PP 201-208)، حيث اختبرت أثر كل من العائد على الأصول ونسبة القروض/ الأصول في التنافسية المصرفية معبراً عنها بمؤشر Lerner في القطاع المصرفي في فلسطين خلال الفترة (2006-2010). اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية لتحقيق أهداف الدراسة. وقد تم التوصل إلى أن القطاع المصرفي في فلسطين يعمل ضمن منافسة احتكارية، بالإضافة إلى ذلك، فإن العائد على الأصول له تأثير إيجابي على مؤشر Lerner، على عكس نسبة القروض/ الأصول التي لها تأثير سلبي.

ودراسة (Ombongi & Long 2018, PP 11-19)، التي هدفت إلى قياس درجة المنافسة في القطاع المصرفي في كينيا خلال الفترة 1994-2016، باستخدام منهج بانزر- روز، وقد تم إضافة المتغيرات التالية إلى معادلة بانزر- روز لمعرفة مدى تأثيرها على المنافسة والتي هي: إجمالي الأصول، الناتج المحلي الإجمالي، التغير في أعداد أجهزة الصراف، القروض غير العاملة/ إجمالي الأصول. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للتوصل إلى قيمة إحصائية H لبانزر- روز لمعرفة أثر تلك المتغيرات على المنافسة. توصلت الدراسة إلى أن المصارف في كينيا تعمل ضمن منافسة احتكارية حيث بلغت إحصائية H قيمة قدرها 0.716، وأن كل المتغيرات السابقة لها تأثير إيجابي على المنافسة باستثناء التغير في أعداد أجهزة الصراف والقروض غير العاملة/ إجمالي الأصول.

وهناك أيضاً دراسة (بوسنة، 2017، الصفحات 32-52) فقد هدفت إلى تقييم المنافسة على مستوى القطاع المصرفي في الجزائر لعينة مكونة من 13 مصرف تجاري (منها 5 مصارف عمومية و8 مصارف خاصة أجنبية) خلال الفترة 2004-2014، وذلك باستخدام منهج بانزر روز، وقد تم إدخال كل من حجم المصرف (معبراً عنه بإجمالي الأصول) وملكيته (متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كان المصرف عام، والقيمة صفر إذا كان المصرف خاص) إلى معادلة بانزر- روز للتعرف على تأثير هذين المتغيرين في المنافسة، استخدمت الدراسة نماذج بانل الساكنة لتقدير قيمة إحصائية H، وقد تمت المفاضلة بين نماذج وتبين أن أفضل نموذج هو نموذج التأثيرات الثابتة. توصلت الدراسة إلى أن إحصائية H لبانزر روز بلغت قيمة وقدرها 0.33، أي يتسم القطاع المصرفي بهيكل منافسة احتكارية وأن المنافسة بداخلها ضعيفة، توصلت الدراسة أيضاً إلى أن حجم المصرف له تأثير سالب ومعنوي في المنافسة المصرفية، بينما ملكية المصرف فليس لها أي أثر يذكر.

بالإضافة إلى دراسة (Kashi, et al, 2015, PP 29-39) التي سعت إلى التعرف على درجة التنافسية وأثر مجموعة من العوامل فيها لعينة مكونة من 19 مصرف في القطاع المصرفي في إيران خلال الفترة الزمنية 2005-2010، اعتمدت الدراسة على

المقاييس الهيكلية (نسبة التركيز المصرفي ومؤشر هيرفيندال هيرشمان لكل من الأصول والودائع والقروض) للتعرف على درجة التركيز في السوق، وعلى منهج بانزر- روز كمقياس غير هيكلية للتنافسية. استخدمت الدراسة نماذج بيانات بانل الساكنة للتوصل إلى قيمة إحصائية H لمنهج بانزر- روز، وللتعرف على مدى تأثير كل من حقوق الملكية/ إجمالي الأصول (ETA)، وحجم المصرف (TA) على المنافسة. حيث تمت المفاضلة بين تلك النماذج باستخدام اختبار F المقيدة واختبار Hausman، وتم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل. توصلت الدراسة إلى أنه ووفقاً للمقاييس الهيكلية، فإن القطاع المصرفي في إيران اتسم بدرجة عالية من التركيز في بداية فترة الدراسة، إلا أنها بدأت بالانخفاض بعد أن تم إجراء تغييرات جذرية في القطاع المصرفي (مثل العوامة والسماح بانشاء مصارف خاصة واعتماد تكنولوجيا حديثة) في هذا القطاع، كما توصلت إلى أنه وبعد تطبيق منهج بانزر-روز، فإن القطاع المصرفي يعمل في بيئة تسودها منافسة احتكارية، حيث بلغت قيمة إحصائية H لإجمالي المصارف 0.71، وأن نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول لها تأثير إيجابي على التنافسية على عكس حجم المصرف الذي له تأثير سلبي حيث إن المصارف كبيرة الحجم ليس لديها حافز لزيادة كفاءتها في العمل.

وأيضاً دراسة (Vadym, 2010)، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم درجة المنافسة في القطاع المصرفي في أوكرانيا خلال الفترة الربعية الممتدة من الربع الأول لعام 2005 إلى الربع الأول لعام 2009 واختبار أثر مجموعة من العوامل في المنافسة فيه والتي هي حجم المصرف، نسبة القروض/ إجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، نسبة التركيز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي الأصول، بالإضافة إلى متغير وهمي تم فيه تقسيم المصارف إلى مصارف محلية (حجم أصولها أكبر أو تساوي مليون يورو)، مصارف إقليمية (حجم أصولها أكبر أو تساوي 3 مليون يورو)، مصارف ضخمة (حجم أصولها أكبر أو تساوي 5 مليون يورو)، اعتمدت الدراسة على نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات بانل الساكنة (Panel data) للتوصل إلى قيمة إحصائية H لمنهج بانزر- روز والتعرف على أثر تلك العوامل في المنافسة. توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي في أوكرانيا يعمل في بيئة تسودها منافسة احتكارية، حيث تراوحت قيمة إحصائية H بين الصفر والواحد، وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن كلاً من حجم المصرف، نسبة القروض/ إجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول لها تأثير إيجابي على ربحية المصرف وقدرته التنافسية، بينما نسبة التركيز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي الأصول والمتغير الوهمي فتأثيرهما غير واضح.

تعقيب على الدراسات السابقة

بعد عرض الدراسات السابقة تبين أنها متفقة بالهدف وهو قياس المنافسة واختبار أثر مجموعة من العوامل المختلفة فيها مثل دراسة (Ayyash & Abdel Jawad, 2020) التي اختبرت أثر العائد على الأصول، ونسبة القروض/ الأصول، ودراسة (Ombongi & Long, 2018) التي اختبرت أثر إجمالي الأصول، الناتج المحلي الإجمالي، التغير في أعداد أجهزة الصراف، القروض غير العاملة/ إجمالي الأصول في المنافسة، ودراسة (بوسنة، 2017) التي اختبرت أثر حجم المصرف وملكيته، ودراسة (Kashi, et.al, 2015) التي اختبرت أثر حجم المصرف ونسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول في التنافسية، ودراسة (Vadym, 2010) التي اختبرت أثر حجم المصرف، نسبة القروض/ إجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، نسبة التركيز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي الأصول، وقد طبقت تلك الدراسات في بيئات مختلفة (الجزائر، فلسطين، كينيا، إيران، أوكرانيا)، ويمكن تلخيص النتائج التي تم توصلت إليها تلك الدراسات من خلال الجدول التالي:

الجدول (1): أثر العوامل التي استخدمتها الدراسات السابقة في التنافسية المصرفية.

الدراسة	(بوسنة، 2017)	(Ayyash & Abdel Jawad, 2020)	(Ombongi & Long 2018)	(Kashi, <i>et.al</i> , 2015)	(Vadym, 2010)
حجم المصرف	تأثير سالب ومعنوي	-	تأثير موجب ومعنوي	تأثير سالب ومعنوي	تأثير موجب ومعنوي
ملكية المصرف	ليس لها أثر	-	-	-	-
العائد على الأصول	-	تأثير موجب ومعنوي	-	-	-
نسبة القروض / إجمالي الأصول	-	تأثير سالب ومعنوي	-	-	تأثير موجب ومعنوي
الناتج المحلي الإجمالي	-	-	تأثير موجب ومعنوي	-	-
التغير في أعداد أجهزة الصراف	-	-	تأثير موجب ومعنوي	-	-
القروض غير العاملة / إجمالي الأصول	-	-	تأثير سالب ومعنوي	-	-
حقوق الملكية / إجمالي الأصول	-	-	-	تأثير موجب ومعنوي	تأثير موجب ومعنوي
التركز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي الأصول	-	-	-	-	تأثير غير واضح

من الجدول السابق يمكن ملاحظة اختلاف في معظم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة حول مدى تأثير مجموعة من العوامل في المنافسة، فمثلاً حجم المصرف له تأثير موجب ومعنوي في دراسة (Ombongi & Long, 2018) ودراسة (Vadym, 2010)، بينما له تأثير سالب ومعنوي في كل من دراسة (Kashi, *et.al*, 2015) ودراسة (بوسنة، 2017)، أيضاً، نسبة القروض / إجمالي الأصول لها تأثير سالب ومعنوي في دراسة (Ayyash & Abdel Jawad, 2020) وتأثير موجب ومعنوي في دراسة (Vadym, 2010)، على عكس نسبة حقوق الملكية / إجمالي الأصول التي لها تأثير موجب ومعنوي في دراستي (Kashi, *et.al*, 2015)، و (Vadym, 2010).

هذا الاختلاف في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة يعطي دافعاً لاختبار تأثير بعضاً من تلك العوامل في تنافسية القطاع المصرفي السوري، وخاصةً بالنظر إلى الطبيعة الخاصة له، حيث يعد قطاع حديث نسبياً، وعدد المصارف العاملة فيه منخفض، بالإضافة إلى الأزمة التي تعرضت لها سورية في عام 2011 والتي أثرت سلباً على الاقتصاد السوري.

بناءً على الدراسات السابقة، سيتم تناول العوامل التالية: حقوق الملكية / إجمالي الأصول، حجم المصرف، العائد على الأصول، الحصة السوقية لإجمالي الأصول، وإضافة عوامل جديدة لم تعتمد عليها تلك الدراسات مثل نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع، تكلفة

العمالة، تكلفة رأس المال، تكلفة التمويل، لمعرفة مدى تأثير التكاليف التي يتحملها المصرف على قدرته التنافسية، التضخم، الأزمة، وذلك لمعرفة فيما إذا كانت هذه العوامل تؤثر في تنافسية القطاع المصرفي في سورية خلال الفترة (2009-2019)، واختبار ذلك الأثر ومعرفة طبيعته.

فرضيات الدراسة:

استناداً إلى الدراسات السابقة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

الفرضية الأولى، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

الفرضية الثانية، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

الفرضية الثالثة، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكلفة العمالة في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكلفة رأس المال في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

الفرضية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

الفرضية السابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

الفرضية الثامنة، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز المصرفي وفقاً لمؤشر هيرفيندال هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

II - الطريقة والأدوات:

أولاً، مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي في سورية، المكون من 32 مصرف منهم ستة مصارف عامة، وإحدى عشر مصرفاً خاصاً تقليدياً وثلاثة مصارف إسلامية، وقد تم تطبيق البحث على عينة مكونة من مصرف عام واحد وهو المصرف التجاري السوري لعدم توفر بيانات كافية عن باقي المصارف العامة، و14 مصرفاً خاصاً، ثلاثة منها إسلامية والباقي تقليدية، وقد تم استثناء البنك الوطني الإسلامي لحداثة إنشائه.

ثانياً، مصادر البيانات:

تم الاعتماد في هذا البحث على بيانات بانل السنوية للفترة (2009-2019)، وقد اقتصر البحث على تلك الفترة لعدم توفر البيانات عن المصرف التجاري السوري بعد عام 2019. تم الحصول على البيانات من مواقع المصارف المدروسة، وكذلك من التقارير

السنوية المنشورة في موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بالتضخم، فقد تم الحصول عليها من تقارير التضخم الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

ثالثاً، طرائق الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي المطبقة

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته البحثية، تم إجراء دراسة قياسية لاختبار أثر بعض العوامل في التنافسية المصرفية، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية من نوع بانل، فبعد إجراء اختبارات الاستقرارية اللازمة والمتمثلة في اختبار Augmented dickey fuller (ADF)، اختبار Phillips- Perron (PP)، واختبار Levin,lin and Chu (LLC) تبين أن السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى، تم استخدام نماذج بانل الساكنة والمفاضلة فيما بينها، للتوصل إلى النموذج الأفضل للتقدير، حيث تم إجراء اختبار مضاعف لاغرانج (LM-test) للمفاضلة بين نموذجي الإنحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية، واختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذجي الإنحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، واختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، وقد تبين أن النموذج الأفضل للتقدير هو نموذج التأثيرات العشوائية، ويمكن صياغة نموذج البحث وفقاً للمعادلة التالية:

$$P - R = \alpha + B_1CAP_{i,t} + B_2Size_{i,t} + B_3\left(\frac{TL}{TD}\right)_{i,t} + B_4W1_{i,t} + B_5W2_{i,t} + B_6W3_{i,t} + B_7ROA_{i,t} + B_8(HHI_a)_{i,t} + B_9INF_{i,t} + B_{10}Crises_{i,t} \dots \dots (1)$$

يمكن توضيح متغيرات المعادلة رقم (1) وكيفية حسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول (2):متغيرات الدراسة

المتغيرات	نوعه	رمزه	طريقة قياسه	الدراسات المرجعية
التنافسية	متغير تابع	P-R	مجموع Coefficient لكل من تكاليف التمويل والتشغيل والعمالة في معادلة بانزر - روز	(Fosu, 2013)
حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	متغير مستقل	CAP	نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	frimpong, 2013, P) (114
حجم المصرف	متغير مستقل	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف	banyan, 2017,) (P130
إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	متغير مستقل	(TL/TD)	نسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	Puspitasari, et.al,) (2021PP 727-734)
تكلفة العمالة	متغير مستقل	W_1	نفقات الموظفين/ إجمالي الأصول	
تكلفة رأس المال	متغير مستقل	W_2	التكاليف التشغيلية بعد استثناء نفقات الموظفين/ إجمالي الأصول	
تكلفة التمويل	متغير مستقل	W_3	تكلفة الفوائد/ إجمالي الودائع	(Fosu, 2013)
العائد على الأصول	متغير مستقل	ROA	صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول	

التركز المصرفي (مؤشر هيرشمان بالنسبة لإجمالي الأصول)	متغير مستقل	HHI_a	$HHI = \sum_{i=1}^k MS_i^2$ مجموع مربعات الحصص السوقية لكل المصارف العاملة بالنسبة إلى إجمالي الأصول	(بتال والدليمي، 2018، الصفحات 316-334)
التضخم	متغير ضابط	INF	تم الحصول على بياناته من تقارير التضخم الصادرة عن المصرف المركزي في سورية	
الأزمة	متغير وهمي	CRISES	يأخذ الترميز صفر في السنوات خالية الأزمة، والتميز واحد في حال وجود أزمة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات المرجعية.

1. الإطار النظري للدراسة:

ساهمت التطورات الكبيرة التي مرت بها بيئة الأعمال، والانفتاح الكبير للأسواق وتسارع وتيرة تطور التكنولوجيا إلى تزايد حدة المنافسة بين منظمات الأعمال، وفي ظل هذه التغيرات الحاصلة أصبحت تلك المنظمات مجبرة على ضرورة التكيف مع التحديات التي فرضتها هذه البيئة التنافسية، وذلك من خلال السعي إلى تعظيم قدرتها التنافسية لضمان بقائها في السوق، بالإضافة إلى البحث عن ميزة تنافسية تمكنها من توسيع حصتها السوقية والتفوق على المنافسين وزيادة ربحيتها، ولتوضيح مفهوم القدرة التنافسية لا بد من توضيح مفهوم المنافسة والميزة التنافسية لأن هناك علاقة قوية بين هذه المفاهيم الثلاثة، فلا يمكن للمنظمة المنافسة في السوق إذا لم تمتلك ميزة تنافسية تعطيها القدرة على الاستمرار في السوق.

فقد تم تعريف المنافسة وفقاً لأدم سميث بأنها "عملية ديناميكية أو سلوك تمليه المزاومة الاقتصادية"، والمقصود بالمزاومة هو التنافس بين المنظمات المختلفة للسيطرة على السوق في أي مجال اقتصادي (محجوب، 2011، الصفحة 76)

أما المنافسة المصرفية فقد عُرِّفت بأنها: "عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المصارف التي تقدم منتجات مصرفية للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي، إذ يسعى كل مصرف إلى جذب أكبر عدد ممكن من العملاء" (بتال وفيصل، 2021، الصفحات 33-56)

أي أن المنافسة وفقاً للتعريفين السابقين، هي صراع بين المنظمات التي تعمل في مجال معين للسيطرة على السوق وجذب أكبر قدر ممكن من العملاء وذلك بهدف النمو والبقاء والتوسع.

أما بالنسبة للميزة التنافسية فقد عُرِّفت بأنها: "القيمة التي تقدمها المنظمة والتي تحفز الزبائن على شراء منتجاتها وخدماتها بدلاً من المنافسين، وتشكل عائق أمام التقليد المباشر الفعلي أو المحتمل لتلك المنتجات أو الخدمات" (Varanavicius, 2015, PP 141-151)

كما تم تعريفها بأنها: "خاصية ومجموعة خصائص تنفرد بها المنظمة وتمكنها من الاحتفاظ بها لفترة زمنية طويلة نسبياً نتيجة لصعوبة محاكاتها، وتحقق تلك الفترة منفعة لها وتمكنها من التفوق على المنافسين فيما تقدمه من منتجات للزبائن" (محمد، 2013، الصفحات 265-279).

وبالتالي فإن الميزة التنافسية تعني امتلاك المنظمة لميزات تفتقر إليها باقي المنظمات العاملة كإملاكها لعناصر بشرية ذات كفاءة عالية، أو امتلاكها لتقنيات متقدمة، وتنعكس هذه الميزات في المنتجات التي تقدمها، والتي تكون ذات جاذبية عالية، مما يحقق للمنظمة الربحية والنمو.

أما القدرة التنافسية (أو التنافسية)، فقد تم تعريفها بأنها: " قدرة المنظمة على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين في السوق، مما يحقق نجاحاً مستمراً لها على الصعيدين العالمي والمحلي (خربوطلي وفضيلة، 2014، الصفحات 671-695)

وقد عرفت التنافسية المصرفية على أنها: "الوضع الذي يتيح للمصرف التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية وعناصر البيئة المحيطة بصورة أفضل من المنافسين، أي تعبر عن مدى قدرة المصرف على الأداء بطريقة يعجز منافسيه القيام بمثلها" (أحمد وخديجة، 2019، الصفحة 7)

من كل ما سبق نستنتج أن مفهوم كل من الميزة التنافسية والقدرة التنافسية (التنافسية) متكاملين، فلا يمكن لأية منظمة مصرفاً كان أو غير ذلك امتلاك قدرة تنافسية تستطيع من خلالها المنافسة في حال غياب مقومات تمكنها من التفوق على باقي المنافسين وتؤكد تميزها عنهم.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أيضاً بأن المنافسة هي حالة من الصراع بين المنظمات لتحقيق أهدافها في السوق على حساب باقي المنافسين، بينما الميزة التنافسية فهي ما تمتلكه المنظمة من سمات وعناصر تنفرد بها عن باقي المنافسين كالكوادر البشرية المؤهلة والمدرية والتكنولوجيا الحديثة وتعطيها عنصر التفوق والأسبقية عليهم، أما التنافسية فتكمن في مدى قدرة المنظمة على استخدام عناصر التميز التي تمتلكها من أجل استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل وتوفير منتجات بجودة عالية وسعر مناسب لكي تكون أكثر قدرة على الصمود أمام المنافسة المفروضة عليها من السوق.

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في التنافسية المصرفية تناولتها الدراسات السابقة، والتي تم الاعتماد عليها لمعرفة مدى تأثيرها على تنافسية القطاع المصرفي السوري، ومن تلك العوامل:

نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول (CAP): تؤدي زيادة هذه النسبة إلى زيادة قدرة المصارف على تحمل المخاطر مما يؤدي إلى زيادة القوة السوقية والتخفيض من التنافسية وذلك وفقاً ل(Frinpong, 2013)، كما أن ارتفاع حقوق الملكية يحسن من سمعة المصرف ويحافظ على ثقة المودعين وبالتالي قد تدفع فوائد أقل على الودائع لأن المودعين يعتبرونها مصارف آمنة، إلا أن ارتفاع حقوق الملكية وفقاً لدراسة (Ahmed, 2016, P 66) قد يخفض من قدرة المصارف على توظيف أموالها مما يؤثر سلباً على أرباحها.

الحجم (Size): تأثير الحجم على التنافسية غير واضح، فبعض الدراسات كدراسة (Elfeituri, 2015, P52) توصلت إلى أن زيادة الحجم يؤدي إلى زيادة القوة السوقية والأرباح والكفاءة في إدارة التكاليف، وخاصةً من خلال استغلال اقتصاديات الحجم، مما يعطي المصارف قدرة تنافسية عالية، ومن ناحية أخرى توصلت بعض الدراسات كدراسة (Banyan, 2017)، إلى أن زيادة الحجم قد يخفض من الحافز على التحكم بالمصاريف، وبالتالي تصبح أقل كفاءة في إدارة التكاليف، بالإضافة إلى أن المصارف قد تستغل قوتها السوقية ومدى سيطرتها على السوق مما يخفض من الحافز على البحث على منتجات جديدة مربحة أو أساليب عمل جديدة لتعظيم أرباحها وبالتالي التأثير سلباً على ربحية المصرف.

نسبة القروض/ الودائع (TL/TD): تؤكد دراسة (Puspitasari, et.al, 2021) أن زيادة هذه النسبة دليل على كفاءة المصارف في العمل وامتلاكهم لقدرة تنافسية تمكنهم من استغلال الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، لكن ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع

نسبة القروض إلى الودائع قد يخفض من الأموال السائلة لدى المصارف، وبالتالي قد لا تمتلك السيولة الكافية لتغطية متطلبات السيولة وعمليات السحب غير المتوقعة، مما يعرضهم للفشل في حال حدوث ازمات مالية ومصرفية.

التركز المصرفي (مؤشر هيرفيندال هيرشمان (Herfindahl-Hirschman index -HHI)): يعد مؤشر هيرشمان من أكثر المقاييس الهيكلية شيوعاً لقياس التركيز المصرفي، حيث يأخذ بالاعتبار الحصة السوقية لكل المصارف ولا يقتصر على أكبر ثلاثة أو أربعة مصارف، ويمكن حسابه من خلال مجموع مربعات الحصة السوقية للمصارف العاملة وفقاً للمعادلة التالية: $HHI = \sum_{i=1}^k MS_i^2$ ، تعبر MS عن الحصة السوقية للمصرف i ، و k هي عدد المصارف. تتراوح قيمة المؤشر بين 0.1 و 0.18 (1000 إلى 1800) كانت قيمته أقل من واحد (أو أقل من 1000) فإن السوق غير مركز، بينما إذا كانت بين 0.1 و 0.18 (1000 إلى 1800) فإن السوق مركز بشكل متوسط، وإذا كانت أكبر من 0.18 أو (1800) فالسوق ذو تركيز عالي.

(Galetić, & Obradović, 2018, PP 598- 625)

تكلفة العمالة (W1)، تكلفة رأس المال (W2)، تكلفة التمويل (W3): تعبر عن إجمالي التكاليف التي يتحملها المصرف في سبيل تقديم خدماته المصرفية، فكلما اتسمت تكاليف المصرف بالانخفاض، كلما كان أكثر قدرة في التحكم بأسعار منتجاته وتخفيضها مقارنةً بالمنافسين، وبالتالي التميز عنهم (بوخروفة، 2015، الصفحة 76).

العائد على الأصول (ROA): تعبر هذه النسبة عن ربحية المصرف، والتي هي أمر ضروري وأساسي لبقاءه في السوق، حيث تعبر عن مدى كفاءة وفعالية الإدارة في استثمار الأصول لتوليد الأرباح، وبالتالي فارتفاع نسبة العائد على الأصول مقارنةً بباقي المنافسين دليل على امتلاك المصرف لقدرة تنافسية عالية (فخري وقادر، 2016، الصفحات 145-170).

2. الدراسة التطبيقية:

قبل معرفة مدى تأثير العوامل المحددة في المعادلة رقم (1) في التنافسية المصرفية، تم حساب قيمة إحصائية H لمنهج بانزر-روز بشكل سنوي خلال الفترة (2009-2019)، وذلك لمعرفة درجة التنافسية في القطاع المصرفي السوري، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها

الجدول (3): قيمة إحصائية H السنوية لمنهج بانزر-روز خلال الفترة (2009-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
0.019	0.0106	0.0104	0.036	0.071	0.044	0.0401	0.0152	0.0226	0.0122	0.0105	قيمة إحصائية H
منافسة احتكارية	منافسة احتكارية	احتكار	منافسة احتكارية	منافسة احتكارية	منافسة احتكارية	منافسة احتكارية	منافسة احتكارية	منافسة احتكارية	منافسة احتكارية	منافسة احتكارية	النتيجة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة ومخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن هناك منافسة احتكارية في السوق المصرفي السوري ودرجة تنافسية منخفضة في معظم سنوات الدراسة، حيث يتضمن السوق العديد من المصارف العاملة وهناك حرية في الدخول والخروج، إلا أن هناك سيطرة كبيرة لبعض المصارف،

وما زاد الأمر سوءاً هو الأزمة التي مرت بها الجمهورية العربية السورية والتي أدت إلى تخوف الأفراد من التعامل مع المصارف الخاصة خشيةً من تعرضها للفشل مما أثر سلباً على استقرار القطاع المصرفي وخاصةً بعد تعرض المصارف الخاصة لخسائر خلال فترة الأزمة كالبنك العربي، بنك الاردن سورية، بنك سورية والخليج، بنك سورية الدولي الإسلامي.

أما بالنسبة لمعرفة أثر مجموعة العوامل المذكورة سابقاً في التنافسية المصرفية، فقد تم الاعتماد على نماذج بانل داتا الساكنة لاختبار ذلك الأثر، وفقاً للمعادلة التالية:

$$P - R = \alpha + B_1CAP_{i,t} + B_2Size_{i,t} + B_3\left(\frac{TL}{TD}\right)_{i,t} + B_4W1_{i,t} + B_5W2_{i,t} + B_6W3_{i,t} + B_7ROA_{i,t} + B_8(HHI_a)_{i,t} + B_9INF_{i,t} + B_{10}Crises_{i,t} \dots \dots (1)$$

حيث إن:

P-R: القيمة السنوية لإحصائية H لمنهج بانزر روز، **CAP**: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، **SIZE**: حجم المصرف، تم حسابه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، **TL/TD**: نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع، **W1**: تكلفة العمالة، **W2**: تكلفة رأس المال المادي، **W3**: تكلفة التمويل، **ROA**: العائد على الأصول **HHI_a**: التركز المصرفي وفقاً لمؤشر هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول، **INF**: متغير ضابط يعبر عن التضخم في سورية، **Crises**: متغير وهمي يعبر عن الأزمة، يأخذ الترميز صفر في السنوات خالية الأزمة، والترميز واحد في حال وجود أزمة.

تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لكل المتغيرات السابقة

أولاً، وصف متغيرات الدراسة:

يمكن توضيح الإحصاءات الوصفية descriptive statistic المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (4) التالي:

الجدول (4): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2009-2019)

	PR	W1	W2	W3	ROA	HHI _a	Size	CAP	TL/TD	INF	CRISES
Mean	0.025	-4.86	-4.69	-3.82	0.02	8.08	25.12	-1.89	-0.89	2.71	0.9
Median	0.018	-4.8	-4.61	-3.72	0.01	8.08	24.9	-1.93	-0.79	3	1
Maximum	0.071	-3.9	-2.95	-2.48	0.25	8.23	28.9	-0.23	1.2	4.4	1
Minimum	-0.01	-6.95	-7.4	-6.61	-0.13	7.94	22.34	-4.49	-3.16	-0.1	0.0
Std. Dev.	0.02	0.57	0.53	0.72	0.04	0.08	1.13	0.64	0.71	1.31	0.3
Skewness	0.52	-1.4	-0.93	-1.17	1.83	0.13	0.9	0.25	-0.18	-0.7	-2.66

Kurtosis	2.8	5.5	7.1	4.73	9.61	2.21	4.4	5.15	4.48	2.7	8.11
Jarque-Bera	7.02	89.79	127	53.33	358.2	4.3	34.2	30.7	14.67	14.9	341
Probability	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.0	0.00	0.00	0.00	0.00
Sum	3.8	-730	-704	-574	3.04	1213	3768	-284	-134	407	135
Sum Sq. Dev.	0.07	49.98	42.77	77.33	0.36	1.1	190.4	62.	76.32	258	13.5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي 10 EViews.

يمكن ملاحظة أن متوسط قيمة P-R هو 0.025 يقع بين الصفر والواحد مما يدل على وجود حالة من المنافسة الاحتكارية في السوق المصرفية السورية.

مؤشر الالتواء (Skewness) لكل من متغير الأزمة، التضخم، نسبة القروض/ إجمالي الأصول، تكلفة العمالة، تكلفة رأس المال المادي، تكلفة التمويل أصغر من الصفر، أي إن شكل التوزيع غير متمائل وملتوي نحو اليسار، بينما بالنسبة لمتغير بانزر- روز، مؤشر هيرفيندال هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول، الحجم، العائد على الأصول، نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، فإن المؤشر أكبر من الصفر أي إن شكل التوزيع غير متمائل وملتوي نحو اليمين.

أما بالنسبة لمؤشر التفلطح (kurtosis) فيمكن ملاحظة أن قيمته بالنسبة لكل المتغيرات ما عدا بانزر روز، التركيز المصرفي لإجمالي الأصول، والتضخم أكبر من 3 أي إن شكل التوزيع مدبب ويحوي على قيم شاذة.

ومن خلال النظر إلى القيمة الاحتمالية (P- value) لإختبار Jarque- Bera يمكن ملاحظة أن كل المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي حيث إن احتمالية هذا المؤشر لها أقل من 5% .

بعد إجراء إختبارات الإحصاء الوصفي، والتوصل إلى أن المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي، تم إجراء اختبار الارتباط المتعدد للتأكد من عدم وجود ارتباط متعدد في البيانات.

ثانياً، معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor- VIF):

للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة، حيث يقيس مدى تضخم بيانات معاملات الانحدار المقدرة في حال وجود علاقة خطية بين المتغير المستقل المقابل وبين بقية المتغيرات المستقلة، حيث يشير النموذج إلى وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد إذا كانت قيمة المعامل أكبر من 10 (الصارم، 2017، الصفحة 4).

الجدول (5): قيمة معامل (VIP) للمتغيرات المستقلة المعتمدة في المعادلة 1.

المتغير	W1	W2	W3	ROA	HHI _a	TL/TD	CAP	SIZE	INF	CRISES
---------	----	----	----	-----	------------------	-------	-----	------	-----	--------

9.42E-06	7.65E-07	1.26E-06	2.19E-06	1.74E-06	0.0001	0.0004	1.98E-06	4.09E-06	3.98E-06	Coefficient variance
1.37	2.13	2.59	1.46	1.43	2.42	1.61	1.65	1.88	2.14	Centered VIF

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 10.

بالنظر إلى مخرجات الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة معامل تضخم التباين لكل المتغيرات المستقلة أقل من 10، أي لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين البيانات وبالتالي يمكن تطبيق المعادلة (1) بدون إلغاء أي متغير من المتغيرات المستقلة.

ثالثاً، اختبارات الاستقرار (جذر الوحدة Unit Root Test):

للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، فقد يؤدي غياب الاستقرارية إلى حدوث انحدار وهمي للبيانات تحت التقدير وبالتالي انحياز في النتائج.

إذا كان المتغير مستقر عند المستوى يمكن القول بأنه متكامل من الدرجة صفر $I(0)$ ، أما إذا كان مستقر عند الفرق الأول، يمكن القول بأنه متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$. تم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية للتأكد من استقرارية البيانات وهي: اختبار Augmented dickey fuller (ADF)، اختبار Phillips- Perron (PP)، واختبار Levin,lin and Chu (LLC).

تنص فرضية العدم لهذه الاختبارات على أن المتغيرات تتضمن جذر الوحدة، بينما الفرضية البديلة فتتنص على أن المتغيرات لا تتضمن جذر الوحدة، ويمكن توضيح نتائج إختبارات الاستقرار من خلال الجدول التالي:

الجدول (6): نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى

اختبار LLC		اختبار PP		اختبار ADF		الاختبار	
t- statistic	P- value	t- statistic	P- value	t- statistic	P- value	المتغير	
-6.36	(0.000)*	47.69	(0.02)*	55.0014	(0.0035)*	ثابت واتجاه عام	CAP
-6.73	(0.000)*	186.61	(0.000)*	59.58	(0.001)*	وجود ثابت	CRISES
-2.63	(0.004)*	44.18	(0.04)*	41.9	(0.07)**	وجود ثابت	HHI _a
-6.8	(0.00)*	60.03	(0.0009)*	41.08	(0.08)**	ثابت واتجاه عام	W1
-0.05	(0.000)*	82.65	(0.000)*	70.9	(0.000)*	ثابت واتجاه عام	W2
-3.65	(0.000)*	50.14	(0.01)*	47.12	(0.02)*	ثابت واتجاه عام	W3

ROA	ثابت واتجاه عام	0.2	35.12	(0.04)*	44.05	(0.000)*	-7.77
INF	بوجود ثابت	(0.03)*	45.91	(0.057)**	43.11	(0.000)*	-6.5
SIZE	ثابت واتجاه عام	(0.0001)*	68.89	(0.019)*	48.01	(0.000)*	-11.5
TL/TD	بوجود ثابت	(0.0000)*	70.31	(0.02)*	47.95	(0.000)*	-6.86
PR	بوجود ثابت	(0.04)*	44.07	0.55	28.31	(0.000)*	-4.85

تدل كل من * و ** على المعنوية عند مستوى الدلالة 5% و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى ولا تحتوي جذر الوحدة، إلا أن بعضها كان مستقر بوجود ثابت واتجاه عام، والبعض الآخر بثابت فقط، والبعض بدون ثابت أو اتجاه عام.

بعد إجراء اختبارات الاستقرار والتأكد من استقرارية البيانات عند المستوى بالنسبة للاختبارات المتعمدة (ADF, PP, LLC)، يمكن بناءً على ذلك المقارنة بين نماذج بانل باستخدام اختبارات المقارنة، واختيار النموذج الأكثر ملائمة فيما بينها.

رابعاً، اختيار النموذج الأنسب للتقدير:

تم تطبيق نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وقد تم الاعتماد على اختبار **F** المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، واختبار مضاعف لاغرانج للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، واختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (7): نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل داتا

نتائج اختبار مضاعف لاغرانج (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية			
النتيجة	Probability value	Breusch- Pagan	
REM	(0.001)*	1117.361	
نتائج اختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة			
النتيجة	P- Value	F الجدولية	F المحسوبة
FEM	(0.0001)*	14	43.55
نتائج اختبار (Hausman test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية			
النتيجة	P- Value	Chis- sq. d.f	Chi-sq statistic
REM	1	10	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

أظهرت نتائج اختبار مضاعف لاغرانج أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، حيث إن القيمة الاحتمالية أي P-Value أقل من 5%. أما بالنسبة لإختبار F المقيدة فإن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) أفضل

من نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، وذلك لكون F المحسوبة للاختبار أكبر من F الجدولية، وقد أظهرت نتائج اختبار Hausman أن النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات العشوائية، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (P-Value) أكبر من 5%.

خامساً، تقدير معاملات النموذج:

بعد أن تم إجراء اختبارات المقارنة بين نماذج بانل، تم التوصل إلى أن أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه هو نموذج التأثيرات العشوائية، وقد تم تقدير معاملات النموذج، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (8): تقدير معاملات النموذج

Random Effect Model		النموذج
P- value	Coefficient	المتغيرات
(0.000)*	1.598777	C
(0.005)*	0.003	CAP
(0.000)*	0.006	SIZE
0.77	0.0003	TI/Td
(0.000)*	0.009	W1
0.72	0.0006	W2
(0.08)**	-0.002	W3
0.6	-0.007	ROA
(0.000)*	-0.2	HHI _a
(0.006)*	0.002	INF
0.3	-0.002	CRISES
0.82		R- squared
0.81		Adj. R- squared
64.8		F- statistic
0.000		Prob (F- statistic)
2.17		DW

تدل كل من * و ** على المعنوية عند مستوى الدلالة 5% و 10% على التوالي.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي 10 EViews.

يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد ($Adj. R-squared$) بلغت 0.81، أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 81% من التغيرات التي تحصل في التنافسية المصرفية، وبالنظر إلى معنوية $F-statistic$ نجد أنها بلغت (0.00000) أي إن المتغيرات المستقلة معنوية في تفسيرها للتغيرات الحاصلة في التنافسية المصرفية، بالإضافة إلى أن قيمة ديرين واتسن DW بلغت 2.17، أي إن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

III- النتائج ومناقشتها:

اختبار الفروض:

1- لا يوجد أثر لكل من نسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع، تكلفة رأس المال، والعائد على الأصول في التنافسية المصرفية، فقد تجاوزت قيمة $P-Value$ للمتغيرات السابقة معدل 5%، وبالتالي يمكن رفض الفرض الثاني الذي ينص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)، وكذلك رفض الفرض الخامس الذي ينص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكلفة رأس المال في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)، كما تم رفض الفرض السابع الذي ينص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

2- يوجد أثر موجب ومعنوي لكل من نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، وحجم المصرف، وتكلفة العمالة في التنافسية المصرفية، وبالتالي يمكن قبول الفرض الأول الذي ينص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)، والفرض الثالث الذي ينص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)، وأيضاً الفرض الرابع الذي ينص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكلفة العمالة في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

3- يوجد أثر سالب ومعنوي لتكلفة التمويل، والتركز المصرفي وفقاً لمؤشر هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول في التنافسية المصرفية، وبالتالي يمكن قبول الفرض السادس والثامن الذان ينصان على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019)، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز المصرفي وفقاً لمؤشر هيرفيندال هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول في التنافسية المصرفية في سورية خلال الفترة (2009-2019).

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

1- تراوحت قيمة إحصائية H المحسوبة ضمن منهج بانزر- روز بين الصفر والواحد في معظم سنوات الدراسة، وقد بلغ متوسط هذه القيمة خلال سنوات الدراسة 0.024، وهو دليل على وجود منافسة احتكارية في القطاع المصرفي السوري، والتي تتسم هناك بحرية الدخول والخروج من السوق، إلا أن هناك عدد قليل من المصارف تسيطر على معظم الحصة السوقية. وحالة المنافسة الاحتكارية هذه ناتجة عن حداثة عهد عمل المصارف الخاصة مقابل أقدمية عمل المصارف العامة وسيطرة المصرف التجاري السوري

على الجزء الأكبر من الحصة السوقية من جهة، والآثار السلبية الناتجة عن الأزمة من تضخم وعدم استقرار سياسي وإقتصادي وإجتماعي أدى إلى خوف الأفراد وترددهم عن التعامل مع المصارف الخاصة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على عمل المصارف الخاصة، والتي في مقدمتها تحديد أسعار الفوائد والعمولات التي تتقاضاها المصارف من قبل مجلس النقد والتسليف، وبالتالي تركز التنافس بشكل أساسي على التكاليف أو تحسين جودة الخدمة والتي تعد متقاربة في معظم المصارف الخاصة العاملة، مما جعل القدرة التنافسية لهذه المصارف ضعيفة.

2- لا تؤثر نسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع، وتكلفة رأس المال، والعائد على الأصول على التنافسية المصرفية، أي إن قيام المصرف بتخفيض بتكاليفه التشغيلية (باستثناء تكاليف العمالة والتمويل) أو زيادة إجمالي قروضه بالنسبة لودائعه أو الاهتمام بتعظيم الربحية لم يؤد إلى زيادة قدرتها التنافسية.

3- تؤثر نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، وحجم المصرف، وتكلفة العمالة إيجاباً على التنافسية المصرفية، أي إن اهتمام المصرف بالرفع من نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول سيؤدي إلى خلق نوع من الاستقرار في عمل المصرف وزيادة ثقة المتعاملين فيه، بالإضافة إلى أن زيادة حجم المصرف دليل على كفاءة المصرف في العمل، وبالتالي زيادة قدرته التنافسية، وأيضاً فإن زيادة الإنفاق على العمالة سيؤدي إلى الرفع من كفاءة العاملين وإخلاصهم في العمل، مما ينعكس بشكل إيجابي على أداء المصرف ككل.

4- هناك أثر سالب ومعنوي للتركز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي الأصول، وتكلفة التمويل على التنافسية المصرفية، فكلما ارتفع التركيز المصرفي كلما أدى ذلك إلى توجه السوق إلى حالة من التواطؤ بين المصارف المهيمنة، واتجاه السوق نحو الاحتكار التام التي تكون فيها درجة التنافسية شبه معدومة، بالإضافة إلى أن ارتفاع تكلفة حصول المصرف على الأموال سيؤثر بشكل سلبي على ربحية المصرف وأدائه.

IV- الخلاصة:

تم من خلال هذه الدراسة قياس أثر مجموعة من العوامل في التنافسية المصرفية في القطاع المصرفي السوري، وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض المقترحات كما يلي:

- 1- ضرورة إعطاء هامش للمصارف الخاصة من قبل السلطات النقدية في البلد في تحديد أسعار الفوائد والعمولات الخاصة بها لما لذلك من أثر على إكسابها قدرة تنافسية تمكنها من جذب المزيد من المتعاملين إليها، والتخفيض من التركيز المصرفي الذي يشكل عائق أمام قدرة المصارف على وضع استراتيجية تنافسية.
- 2- يجب على المصارف العاملة الاهتمام برفع نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، كونها تخلق نوعاً من الاستقرار في عملها وخاصةً في ظل الأزمة الحالية، كما أوصي المصارف بزيادة الاهتمام بالعاملين لديهم ورفع المخصصات التي ترصد لهم، كون ذلك ينعكس بشكل إيجابي على كفاءة المصرف في العمل وقدرته التنافسية.
- 3- يجب على الحكومة السورية إعطاء المصارف المزيد من الحرية للعمل في السوق السورية والتخفيف من الهيمنة شبه المطلقة للمصرف التجاري السوري والمصارف العامة، وخاصة بعد أن تبين أن من أهم العوامل المؤثرة سلباً على التنافسية هي ارتفاع التركيز المصرفي.
- 4- أوصي السلطات النقدية في سورية بتفعيل دور هيئة المنافسة في القطاع المصرفي، من أجل تنظيم العملية التنافسية، وإصدار القوانين والتشريعات المخففة لرفع درجة التنافسية المصرفية، والتعرف على العوامل المؤثرة فيها، واستغلالها بالشكل الأمثل، للاستفادة من المزايا الإيجابية للتنافسية المصرفية.

الإحالات والمراجع :

- باللغة العربية:

أحمد ببال، وفيصل الدليمي. (2018). استعمال مؤشر هيرفيندال- هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (201-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (4)، العدد (44).

محمد بوسنة. (2017). تقييم المنافسة في الصناعة المصرفية في الجزائر بالاعتماد على نموذج Panzar & Rosse. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد (4)، العدد (1).

آسية محجوب. (2011). البنوك التجارية والمنافسة في بيئة مالية معاصرة - حالة البنوك الجزائرية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قلمة.

أحمد ببال، وفيصل فيصل (2021). قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي). مجلة اقتصاديات أعمال، العدد (خاص).

وجيه خربوطلي، وعابد فضيلة. (2014). العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (30)، العدد (1).

عبد السلام بوخروفة. (2015). الاندماج البنكي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك -دراسة تحليلية لنموذجين دوليين-. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

سامر فخري، وآسو قادر. (2016)، مؤشر الربحية المصرفية و العوامل المؤثرة فيه - دراسة قاسية في عينة من المصارف التجارية العقارية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد (2).

حامدي أحمد، وحرزواي خديجة. (2019). الميزة التنافسية للبنوك وانعكاساتها على جودة الخدمات البنكية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بأردار)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر..

يارا الصارم. (2017). تحليل التباين وعلاقته مع معنوية معاملات نموذج الانحدار المتعدد. اطروحة دكتوراه، كلية العلوم، جامعة حلب، سورية.

إيمان محمد. (2013)، أثر الابداع في تقديم الخدمات المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف- دراسة تطبيقية في المصارف الأهلية العراقية-. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 75.

• باللغة الأجنبية:

Md Mostak Ahmed. (2016). **Essays on Bank Profitability, Stability and Efficiency: The Impact of Financial Inclusion and Bank Competition**, PHD dissertation, Queen Mary University of London, England.

Issam Ayyash, . and Abdel Latif Jawad. (2020), **The competitiveness in the Banking Industry in Palestine**, International Journal of Economics and Financial Issues, 10 (1).

Roland Banya, (2017). **Competitiveness and Efficiency of Commercial Banks and Economic Growth in The Frontier Economies of Africa**, PHD dissertation, University of cape town, Faculty of Commerce Graduate School of Business, South Africa.

Hatem Elfeituri. (2015). **An Empirical Investigation of Market Structure, Determinants of Profitability, Competitiveness and Productivity in MENA Economies Banking Sector**, PHD dissertation, university of Portsmouth, England.

Samuel Fosu. (2013). **Banking Competition in Africa: Sub-regional Comparative Studies**, University of Leicester, working paper, No. 13/12,.

Kofi Frimpong. (2013), **Bank Efficiency and Bank Competition: Empirical Evidence from Ghana's Banking Industry**, PHD dissertation, Lincoln University, England.

Fran Galetić, . And Tena Obradović. (2018). **Measuring Concentration of the Banking Market of the Republic of Croatia**, in: Tipurić, Darko Labaš, Davor (Ed.): 6th International OFEL Conference on Governance, Management and Entrepreneurship, New Business Models and Institutional Entrepreneurs: Leading Disruptive

Change, Croatia, Governance Research and Development Centre (CIRU), Zagreb.

Farhad Kashi, Jamal Beynabadi, Yeghaneh Mosavi. (2015). **Competition in Iran's Banking Sector: Panzar-Rosse Approach**. Iran. Econ. Rev, 19 (1).

Priscilla Ombongi, and Wei Long. (2018). **Assessing Nature of Competition in Kenya's Banking Sector**. International Journal of Research in Business Studies and Management, 5 (2).

Elen Puspitasari, Bambang Sudiyatno, and Witjaksono Hartoto, and Listyorini Widati. (2021). **Net Interest Margin and Return on Assets: A Case Study in Indonesia**. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol. (8), No. (4).

Vytis Varanavicius. and Aida Navikaite. (2015). **Competitive advantage attainment via synergy in green offices**. journal of International Studies, Vol. (8), No. (3).

Trembovetskyi Vadym. (2010). **Testing for Competition in Banking Sector: Evidence from Ukraine**. Master thesis, Kyiv School of economics, Ukraine.